

Distr.: General
2 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البندان ١٣١ و ١٣٤ من جدول الأعمال
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
٢٠١٢-٢٠١٣

التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/379). وتلقت اللجنة أيضا نسخة من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام انظر (A/66/151). وخلال نظرها في هذين التقريرين، عقدت اللجنة اجتماعات منفصلة مع ممثلي الأمين العام وأعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وسيقوم عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يبلغ مجموعه ٢٣ مؤسسة، بتطبيق المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام في تقديم بياناتها المالية. ويقدم المرفق الأول لتقرير الأمين العام معلومات مستجدة عن تاريخ التطبيق المستهدف لكل مؤسسة (انظر أيضا A/66/151، المرفق الأول). وكما هو مبين، فإن برنامج الأغذية العالمي هو أول مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة ينتقل إلى تطبيق المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت ثماني منظمات إضافية بياناتها المالية الأولى



المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠. وتعتزم مؤسستان آخرين الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١١، وتوسع مؤسسات في عام ٢٠١٢، ومؤسسة واحدة في عام ٢٠١٣ والمؤسستان الباقيتان في عام ٢٠١٤. بما في ذلك الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الحاشية (ب) للمرفق الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات أن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي حدد عام ٢٠١٢ تاريخاً مستهدفاً لتطبيق المعايير، يعتزم بصورة غير قاطعة أن ينقل موعد تطبيقه للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى فترة تتوافق مع الفترة المستهدفة للأمم المتحدة.

أولا - التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣ - يستعرض تقرير الأمين العام (A/66/379) التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وقد قدم التقرير في جزأين، يعالج أولهما أنشطة الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة والتقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويركز الجزء الثاني من التقرير على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وترد معلومات أساسية عن المشروع في الفقرات من ١ إلى ٧ من التقرير.

ألف - أنشطة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة

٤ - يقدم تقرير الأمين العام معلومات عن أنشطة وإدارة وميزانية الفريق المعني بتنفيذ المشروع على صعيد المنظومة التابع لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ووضع سياسات وتوجيهات محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والدروس المستفادة فضلاً عن المسائل الشاملة، والتحديات، والمخاطر التي تواجهها المؤسسات القائمة بتنفيذ المشروع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن دور الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظمة قد تم تمديده حتى نهاية عام ٢٠١٣، وأنه سيجري أيضاً إجراء استعراض مستقل للأنشطة المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة قبل نهاية عام ٢٠١٣، مع إعادة تقييم آفاق العمل بعد عام ٢٠١٣ (A/66/379، الفقرة ٨).

وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات عن نتائج هذا الاستعراض في التقرير المرحلي المقبل للأمين العام.

٥ - ولقد كان التطور الرئيسي الذي حدث أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو المبين أعلاه، هو انتقال ثنائي مؤسسات إضافية إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإصدارها أول بيانات مالية لها متوافقة مع هذه المعايير لعام ٢٠١٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن سبع مؤسسات قد تلقت رأياً غير مؤهل من مراجعي الحسابات الخارجيين لديها ومن المتوقع أن توضع بيانات المؤسسة الثامنة في صورتها النهائية قبل نهاية العام. ويذكر الأمين العام أن المؤسسات المتبقية ماضية في مسارها صوب الموعد النهائي المستهدف لها (المرجع نفسه، الفقرة ٤).

٦ - وفيما يتعلق بالسياسات والتوجيهات المحاسبية الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المرجع نفسه، الفقرات ١١-١٦)، يبين الأمين العام أن الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير على صعيد المنظومة ركز على الحفاظ على منهج السياسات الذي وضع في عام ٢٠٠٧ وعلى توفير مزيد من التوجيهات فيما يتعلق بالمتطلبات المحددة للمعايير. وقام الفريق بتحديث التوجيهات المتعلقة باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة، كذلك خمس ورقات على صعيد المنظومة كي تبين المعايير الجديدة بشأن الأصول غير الملموسة والأدوات المالية. وواصل الفريق رصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقييم تأثير المعايير الجديدة أو المعدلة وما يعلنه المجلس على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وإعداد تقارير نيابة عن فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وحضر الفريق أيضا الاجتماعات الربع سنوية التي يعقدها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقام بتوفير الدعم للأفرقة العاملة المواضيعية وأفرقة التركيز العاملة التي شكّلت لمعالجة مسائل ووضع توجيهات تُهَج عملية لتنفيذ المعايير في طائفة واسعة من المسائل في مجالات من قبيل مستحقات الموظفين، وتقييم المخزونات، وإعداد تقارير عن الميزانية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ما يبلغ مجموعه ٦٣ ورقة قد قُدمت وقبلتها فرقة العمل كمواضع للسياسات/التوجيهات لدعم التطبيق المستمر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك فقد قُدم تقرير عن مقارنة البيانات المالية المتوافقة مع المعايير على صعيد منظومة الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في اجتماع فرقة العمل الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة قد وضع إطاراً لإرشاد المؤسسات المنفذة في تعاملاتها مع مراجعي الحسابات الخارجيين. واشتمل الإطار على دروس مستفادة من برنامج الأغذية العالمي، وهو أول من طبق بنجاح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). وفيما يتعلق بالتدريب، تلاحظ اللجنة أن معينات التدريب لخمس من سبع دورات قائمة على الحاسوب للتدريب على تطبيق المعايير^(١) قد ترجمتها إلى اللغتين الإسبانية والفرنسية منظمة الأمم المتحدة للطفولة وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تولى ترجمة الدورة الأولى القائمة على الحاسوب "نبذة توجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" إلى الإسبانية والفرنسية، وأنه جرى تبادل المنتجات التدريبية المترجمة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٢١).

٨ - ويقدم الأمين العام معلومات عن إدارة التنوع المحاسبي بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرتان ١٥ و ١٦). ويشير إلى أن دراسة استقصائية أجريت لجمع معلومات عن تطبيق السياسات المحاسبية من جانب المؤسسات المشاركة قد أوضحت ارتفاع مستوى الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية التي أقرتها فرقة العمل، ولكن كانت هناك أوجه تباين أوسع نطاقاً في تفسير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي لم تقدم فرقة العمل بشأنها إلا توجيهات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يجري وضع ورقات مسائل لتوفير التوجيه في المجالات التي تبين أنه توجد فيها اختلافات في التفسير، كما يجري الآن القيام بأعمال إضافية لتحديد مجالات التنوع الأخرى. وتدرك اللجنة الاستشارية الحاجة إلى إدارة التنوع المحاسبي بين المؤسسات الناشئة عن اختلافات في الأطر التنظيمية، والترتيبات المؤسسية، وولايات التنفيذ وطرائقه، ونماذج الأعمال الخاصة والبدائل التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشدد اللجنة الاستشارية أيضاً على أهمية كفالة الاتساق في تفسير وتطبيق المعايير فضلاً عن تحسين تشابه البيانات المالية لشتى الهيئات في منظومة الأمم المتحدة.

٩ - ويرد في التقرير بيان التحديات والمخاطر الشاملة التي تواجهها المؤسسات التي نفذت بالفعل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المرجع نفسه، الفقرات ٢٧-٣٠). وتقوم فرقة العمل على نطاق المنظومة، على النحو المبين، برصد التحديات والمخاطر عن كثب والإبلاغ عنها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، على سبيل المثال، المصاعب التي تواجه في الحصول على معلومات بشأن الالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومعالجة حجم

(١) وضعها في عام ٢٠٠٩ الفريق المعني بتطبيق المعايير على صعيد المنظومة كي تستخدمها جميع الهيئات القائمة بالتنفيذ.

وتعقيدات المعاملات المحاسبية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكفالة معرفة العمليات الميدانية بمسئولياتها على نحو كامل، فضلا عن استقدام الموظفين ذوي الخبرة في مجال هذه المعايير. وتلاحظ اللجنة أيضا التحديات التي تواجه أثناء عملية الإقفال المالي، والمصاعب التي يثيرها الافتقار إلى الفهم والتطبيق الكاملين لمنهج الاستحقاق في المحاسبة.

١٠ - ويعد الأمين العام الدروس الرئيسية المستفادة من الكيانات التي نفذت المعايير المحاسبية في عام ٢٠١٠ (المرجع نفسه، الفقرة ٣١). وتلاحظ اللجنة بوجه خاص الأهمية التي تولى إلى مشاركة مراجعي الحسابات الخارجيين، والبدء المبكر في التحديد والاتفاق بشأن السياسات المحاسبية، وفوائد حل المشاكل قبل إصدار البيانات المالية، والحاجة إلى تنسيق مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. وترد بعض المعلومات عن فوائد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي حددها منفذوها بمنظومة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٢). وعلى سبيل المثال، فقد تمكنت المؤسسات المنفذة من زيادة المساءلة والشفافية من خلال الإبلاغ المالي المحسن عن الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات، فضلا عن تحسين الضوابط والعمليات. وأوضحت المؤسسات أيضا أن تنفيذ المعايير قد أتاح تطوير مهارات الإدارة المحاسبية والمالية للموظفين وتحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا التقنية والمحاسبية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن رصيد الخبرات المتعلقة بالمعايير داخل منظومة الأمم المتحدة قد اتسع بسرعة عن طريق إضافة ثماني مؤسسات منفذة جديدة والانتقال المقبل لإحدى عشرة منظمة أخرى. وقد أخذ مجال تركيز الاهتمام ينتقل حاليا صوب أنشطة ما بعد التنفيذ، بما في ذلك تحقيق الفوائد التي أوصى بها مجلس مراجعي الحسابات.

١١ - وتقر اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي أحرزته حتى الآن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة صوب التحضير لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتلاحظ المعلومات المقدمة بشأن التحديات الماثلة، وكذلك الدروس التي استخلصتها المنظمات التي نفذت هذه المعايير في عام ٢٠١٠ والمنافع التي حققتها. وتحت اللجنة الأمين العام على مواصلة جمع هذه المعلومات وتحليلها ونشرها، وكذلك الاستفادة من تجارب المؤسسات التي كان لها السبق في تنفيذ هذه المعايير حتى تقوم المنظمات التي لم تنتقل بعد إلى تنفيذ هذه المعايير بمواصلة تنقيح خططها واستراتيجياتها في مجال التنفيذ.

باء - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

١٢ - ترد المعلومات المتعلقة بمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام (A/66/379، الفقرات ٣٣-٨٠). وتتضمن الموضوعات التي يغطيها التقرير إدارة المشروع والرقابة عليه، وإطار السياسة المحاسبية، وأنشطة التنفيذ وإدارة

التغيير، وكذلك نشر مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة، أو موجا. ويرد تحديث حالة النفقات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ في جدول (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩). وكما هو مبين في الفقرة ٧٠ من التقرير، فإن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعتمد بصورة حاسمة على تنفيذ مشروع أو موجا في الوقت المناسب. ومن هنا فإن أي تأخير في تنفيذ مشروع أو موجا يمثل عاملا رئيسيا يؤثر على مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير (انظر أيضا الفقرة ٢٨ أدناه؛ و A/66/151، الفقرات ٣٤-٣٧؛ و A/66/7، الفقرات ثامنا - ٧ إلى ثامنا - ٩).

١٣ - ويتضمن تقرير الأمين العام المرحلي الثالث عن تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/66/381)، الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، معلومات عن حالة المشروع ويقترح نهجا منقحا لتنفيذ تخطيط الموارد في المؤسسة على مراحل. وتعني المرحلة الأولى، المعروفة بأساس أو موجا، بدعم متطلبات نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتتضمن مهامها تتعلق بالإدارة المالية والضوابط الإدارية؛ وبعض خدمات الدعم المركزية مثل المبيعات والتوزيع، وإدارة السفر، وإدارة العقارات؛ ولوجستيات شراء الإمدادات. ومن المقرر بدء تشغيل مرحلة أساس أو موجا بصورة تجريبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ونشرها في مجموعات على نطاق المنظمة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. أما المرحلة الثانية، المعروفة بمرحلة امتداد أو موجا، فمن المقرر نشرها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وستتضمن المهام المتبقية مثل إدارة الموارد البشرية وصياغة الميزانية. وأشار الأمين العام إلى أن اللجنة الإدارية زادت من رصدها للتقدم المحرز في المشروع، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه الترابط بين تنفيذ مشروع أو موجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على هذه المقترحات في تقريرها ذي الصلة (A/66/7/Add.1).

١٤ - ويذكر الأمين العام أن النهج المنقح لتنفيذ مشروع أو موجا سيسمح بالتحول في عام ٢٠١٤ إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة. ويبيّن المرفق الثاني من تقرير الأمين العام (A/66/379) المعالم الرئيسية في تنفيذ الأمم المتحدة لهذه المعايير. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يجب تقديم المجموعة الأولى من البيانات المالية المتزامنة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لعمليات حفظ السلام، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ويجب تقديم البيانات المالية المتزامنة بهذه المعايير للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لعمليات الأخرى للأمانة العامة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. ويعني ذلك ضمنا أن الأرصدة الافتتاحية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجب أن تكون جاهزة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام، وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لبقية الأمانة العامة. ومن المقرر تقديم بيانات مالية

ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع معلومات محاسبية حقيقية، على سبيل التجريب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤ لعمليات الأخرى للأمانة العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢).

١٥ - ويذكر الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة ٧٤) أنه من أجل التصدي لحالات التأخير المحتملة في نشر مرحلة أساس أو موجا، يجري استعراض خطط الطوارئ لإصدار أولى البيانات المالية الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار المواعيد المحددة وذلك باستخدام مجموعة مؤلفة من أو موجا ونظم المعلومات القائمة والحلول البديلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن خطط الطوارئ المتوخاة تتضمن ما يلي: (أ) استخدام نظام غاليليو باعتباره منطقة تجميع مؤقتة لحصر الممتلكات والمنشآت والمعدات في المؤسسة الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإعداد بيانات عن مخزون بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ (ب) الاستفادة من أحد النظم الموجودة لإدارة الدعم الميداني باعتباره حلا للتحويل الآلي لعمليات الإفصاح عن الملاحظات التي تمثل جزءا هاما من البيانات المالية الملتزمة بتلك المعايير؛ (ج) الاستمرار، مؤقتا وعن طريق الأخذ ببعض الحلول البديلة، في استخدام بعض نظم المعلومات التي يُستعان بها في الوقت الراهن لإدارة الأصول في مكاتب الأمانة العامة عدا بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ (د) اعتماد مجموعة من العمليات اليدوية وشبه الآلية للنظاميين القائمين، نظام الحسابات الفرعية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، لتسجيل مصروفات نهاية الفترات المالية بناء على المبدأ الجديد المتمثل في تسليم البضائع والخدمات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويذكر الأمين العام أيضا أنه لئن كان استخدام النظم الموجودة والحلول البديلة قد يدعم متطلبات الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة لمدة محدودة لمواجهة أوجه التأخير المحتملة في نشر مشروع أو موجا، فإن الحلول المؤقتة المتصورة غير مستدامة، ولو في الأمد المتوسط، وذلك نظرا لتعقيد العمل المطلوب وحجمه (المرجع نفسه، الفقرة ٧٥).

١٦ - وتقر اللجنة الاستشارية بضرورة التخطيط للطوارئ على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات. وتشير أيضا إلى التدابير المعززة الموضوعية لإدارة المخاطر المبينة في الفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام (انظر أيضا الفقرة ١٩ أدناه). غير أن اللجنة لا تزال تشعر بالقلق إزاء مدى ما هو متصور من حلول بديلة يدوية وتعديلات مؤقتة للنظم الموجودة، والتي ستنتفي ضرورتها بعد التنفيذ المبدئي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإزاء الطبيعة غير المستدامة لهذه الحلول. وترى اللجنة أن النهج المتصور يتضمن مخاطر تتمثل في احتمال تخصيص موارد كبيرة لتنفيذ حلول مؤقتة قد لا تكون صلبة بالقدر الكافي لضمان التنفيذ الناجح، مع إبعاد الموارد الحيوية في الوقت ذاته عن

تنفيذ مشروع أوموجا، مما يعقد مخاطر حدوث حالات تأخير أخرى في تنفيذ المرحلة الأولى (أساس أوموجا)، وزيادة التكاليف، واستخدام الموارد بصورة غير مُجدية.

١٧ - ولتخفيف حدة هذه المخاطر، توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام إخضاع تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لرقابة صارمة، وضمان الإدارة الحصيفة لموارد المشروع، وإنشاء تسلسل إداري واضح وآليات فعالة لسرعة حل المسائل بصفة يومية. وينبغي أن يُطلب أيضا إلى الأمين العام أن يرصد عن كثب جميع التطورات ويتخذ إجراءات تصحيحية عاجلة لاحتواء التكاليف، وتجنب المزيد من حالات التأخير، وكفالة وضع حل ناجح. وتؤكد اللجنة الاستشارية كذلك الحاجة إلى تنسيق جميع أنشطة المشروع وكذلك التعاون والعمل المشترك الكاملين بين الأطراف العديدة المشاركة في المشروع.

١٨ - وفيما يتعلق بأنشطة الفريق المعني بالمشروع أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، يذكر الأمين العام أنه قد أحرز تقدم كبير في وضع الصيغة النهائية لإطار السياسات المحاسبية الملزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يشكل أساسا لا غنى عنه لتصميم مشروع أوموجا وتنفيذه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد جرى تحليل جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام البالغ عددها ٣١ معيارا ووضع سياسات محددة لمتطلبات الأمم المتحدة في معظم المجالات. وتلاحظ اللجنة أيضا أن المقترحات المتعلقة بتنقيح النظام المالي والقواعد المالية ستعرض على الجمعية العامة كي تعتمد في دورتها السابعة والسنتين (A/66/379، الفقرة ٤٤).

١٩ - ويذكر الأمين العام أن بؤرة التنفيذ تحولت من وضع سياسات إلى تخطيط عملية التنفيذ وإنجازها وإدارة المخاطر (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). وإضافة إلى حالات التأخير في نشر مشروع أوموجا، تتمثل المخاطر الرئيسية التي حددها الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يلي: (أ) عدم دقة الأرصدة الافتتاحية للأصول، (ب) عدم دقة وعدم اكتمال تسجيل الأصول، (ج) تحديات إدارة التغيير. ويرد وصفُ الحالة تأهب المنظمة والإجراءات التي يجري اتخاذها لتيسير تحديد أرصدة افتتاحية دقيقة (المرجع نفسه، الفقرات ٤٦-٥١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن استخدام النظم الموجودة، من قبيل نظام غاليليو لعمليات حفظ السلام وغيره من الحلول البديلة ذات الجدوى، سيستمر إلى أن يصبح مشروع أوموجا متاحا لتسجيل الأرصدة وتحديثها (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وتتضمن الأنشطة التحضيرية الجاري تنفيذها ترميز الممتلكات غير المستهلكة ووضع تعليمات لتيسير تصنيف الأصول وكفالة اكتمال السجلات المحاسبية للأصول ودقتها وموثوقيتها.

وتلاحظ اللجنة أيضا أنه قد شُرع، في إطار الجهود المبذولة لتخفيف حدة المخاطر، في التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتأمين دعمه في تحديد المسائل المحتملة، وأن مجلس مراجعي الحسابات سيواصل المشاركة، بما في ذلك أثناء استعراض البيانات المالية التجريبية وتلاحظ اللجنة كذلك أن اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تركز بصورة متزايدة على تحديد وإدارة المخاطر التي تواجه تنفيذ المشروع في الوقت المناسب بدلا من تركيزها على رسم السياسات، وأن اللجنة الإدارية كثفت أيضا رقابتها على التقدم المحرز في مشروع أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نظرا لاعتماد مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصورة حاسمة على تنفيذ مشروع أوموجا في الوقت المناسب (انظر A/66/379، الفقرة ٣٥). وتقر اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن صوب تنفيذ الأمم المتحدة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتلاحظ الجهود الرامية إلى تكثيف الرقابة وتعزيز إدارة المخاطر والعمل مع الهيئات الرقابية.

٢٠ - ويشير الأمين العام إلى أنه تم النهوض بأنشطة إدارة التغيير، بما في ذلك الاتصال والتدريب، من أجل تعزيز فهم التغييرات المقبلة وكفالة التحوّل الفعّال على جميع المستويات في مختلف أجزاء المنظمة. ويرد وصف للأنشطة التي يُضطلع بها في مجال إدارة التغيير في التقرير (المرجع نفسه، الفقرات ٥٢-٦٩). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن خطة التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتوخّى نهجا من عنصرين هما التوعية والتدريب بإشراف مدرّب. وأبلغت اللجنة أن عنصرا ثالثا، هو التدريب على نظام أوموجا، سيكمل ويدعم التدريب على المعايير، حيث سيوفر تركيزا على الجانب التطبيقي لتسجيل المعاملات التي تتمّ في إطار المعايير.

٢١ - وكما هو مبين في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠)، يقدّم التدريب القائم على الحاسوب عبر الإنترنت، ويهدف إلى التوعية والتعريف بمجموعة من مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مجالات محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدّات، والمخزونات، واستحقاقات الموظفين، وعقود الإيجار والمخصّصات، والالتزامات المشروطة والأصول المشروطة. أما الدورات التدريبية التي تجرى بإشراف مدرّب فتتألف من مستويين، مستوى متوسط ومستوى متقدّم، وهي مصمّمة بحيث تُكسب المتلقّي مزيدا من الإلمام المفاهيمي بمبادئ ومتطلبات المعايير، ودراسة ما لتطبيق المعايير من تأثير على إجراءات العمل والبيانات المالية. وأبلغت اللجنة بأنه قد بدئ في تقديم دورات المستوى المتوسط التي تتمّ بإشراف مدرّب والتي تركز على إعداد الموظفين لمهام ما قبل التنفيذ، كتحديد متطلبات الأرصدة الافتتاحية، وهي تغطّي مواضيع من قبيل المحاسبة على أساس الاستحقاق، والممتلكات والمنشآت والمعدّات، والمخزونات، وعقود الإيجار، والأصول غير المادية. وقد

أشار الأمين العام إلى أن التدريب الذي يقوده مدربون والذي سيكون مدعوما أيضا ببرنامج "لتدريب المدربين"، يستهدف حوالي ٢٠٠ ١ موظف يعملون في مجالات إدارة المرافق، وإدارة الممتلكات، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية، وتعبئة الموارد، والشؤون المالية. أما التدريب المتقدم فيستهدف حصرا موظفي الشؤون المالية الذين يسهمون بصورة مباشرة في إعداد البيانات المالية أو الذين يحتاجون إلى الفهم المتعمق للبيانات. وقد أشار الأمين العام كذلك إلى أن نحو ٥٠٠ موظف يحتاجون إلى هذا النوع من التدريب المتعمق. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه يجري ترشيح الموظفين لتلقي التدريب استنادا إلى المعايير المعمول بها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية تركيز الجهات التي بكرت بتنفيذ المعايير على التدريب كجزء من عملية التأهب لتطبيق المعايير. وهي تشدد على أهمية الاستفادة من تجارب هذه الجهات ومن توجيهاتها، وكذا أهمية ضمان استعداد الأمم المتحدة على نحو واف للانتقال إلى تطبيق المعايير.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بدء العمل بنظام المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل سيكون له تأثير كبير على أساليب وثقافة تصريف الأعمال، وأنه سيفضي إلى تحسينات إدارية في بعض المجالات. وعلى سبيل المثال، فإن استحداث المتطلب الذي تمليه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالاعتراف بالنفقات عند تسلّم السلع والخدمات لا عند الدخول في الالتزام، سيجعل وظيفة الاستلام والتفتيش تصبح جزءا لا يتجزأ من عملية المحاسبة وتتيح تقييد المصروفات بشكل أسرع وأدق. وستؤثر الإجراءات الجديدة على أسلوب تصريف الأعمال فيما يتصل بوظيفة الاستلام والتفتيش، وكذلك فيما يتصل بوظائف إدارة البرامج، من خلال إبراز الفروق بين أداء الميزانية وبين البيانات المالية. ولذلك سيتعين على مديري البرامج أن يديروا مواردهم على نحو يتسم بقدر أكبر من الاستباقية. وردّا على استفسار اللجنة، أوضح الأمين العام أنه سيتم توفير المعلومات اللازمة للمديرين لدعم تحسين العمليات وصنع القرار من خلال مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة. مما يوفره من قدرات معززة في مجالي الإبلاغ الإداري والمحاسبة، وأوضح كذلك أن هذا الشكل من أشكال المحاسبة الإدارية يعدّ من المتطلبات الرئيسية لتحقيق فوائد تطبيق المعايير التي تناوّلها مجلس مراجعي الحسابات. وتشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات رأيه القائل بأن الحصول على آراء غير معدّلة من مراجعي الحسابات لا يكفي وحده كدلالة على نجاح تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بل إن الفوائد التي ستتحقق في مجال تحسين عملية صنع القرار وتنفيذ البرامج والخدمات بمزيد من فعالية الكلفة هي أمور لا تقل أهمية (انظر A/66/151، الموجز والفقرات ١٠-٣٣). وهي تتوقع من الأمين العام أن يضع خطة لجني الفوائد على نحو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، وتحثه على

مواصلة سعيه الدؤوب إلى إيجاد ثقافة أعمال تركز على تحسين الأداء وزيادة الفعالية في الوقت الذي تستعد فيه المنظمة للانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٣ - ويذكر الأمين العام في تقريره أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تسمح بإدراج أحكام انتقالية بالنسبة لبعض المعايير لإتاحة وقت إضافي كاف لتلبية الاحتياجات الكاملة لهذه المعايير المحددة تدريجياً بعد الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/379، الفقرة ٤٠). ويشير إلى أنه في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للحدّ من المخاطر، قرّرت المنظمة الالتجاء بشكل انتقائي إلى أحكام انتقالية في ما يتصل بالأرصدة الافتتاحية للأصول، من أجل معالجة المسائل غير المتوقعة التي يمكن مواجهتها في إطار جمع البيانات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أحكاماً انتقالية في المجالات التالية قد أدرجت في إطار سياسات الأمم المتحدة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

(أ) الاعتراف بالملكيات والمنشآت والمعدات، حيث تسمح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بفترة تبلغ خمس سنوات كحد أقصى؛ وبينما تستهدف المنظمة إتمام الاعتراف بهذه البنود في الوقت المناسب لأغراض تقييد الأرصدة الافتتاحية، فقد اقترحت اللجوء إلى أحكام انتقالية للاعتراف بأصول المشاريع، والأصول المنشأة ذاتياً، والتحسينات الرأسمالية على الأماكن المستأجرة؛

(ب) الأصول غير المادية، التي يمكن أن يعترف بها بشكل تطلّعي بعد الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولم تُمسك حسابات لهذا النوع من الأصول في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ج) المعلومات المقارنة عن السنة السابقة، التي لن تتوفر في أول البيانات المالية الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حسب ما أقرّته في عام ٢٠٠٧ فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

ومع تسليم اللجنة الاستشارية بضرورة الالتجاء بشكل انتقائي إلى الأحكام الانتقالية في ما يخصّ بعض المعايير تخفيفاً من حدّة المخاطر، فإن اللجنة على ثقة من أنه سيتم بذل كل جهد ممكن لكي تنعكس قيم الممتلكات والمنشآت والمعدّات في الأرصدة الافتتاحية في الوقت المناسب.

٢٤ - ومن تقرير الأمين العام (A/66/379، الفقرتان ٧٦ و ٧٧)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه عملاً على الحدّ من المخاطر الناشئة عن تعقّد التطبيق النهائي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومداه، اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية للتطبيق التدريجي تدمج في إطارها المعايير الفردية تدريجياً في البيانات المالية في الدورات المالية المتعاقبة قبل التطبيق

الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتركز المنظمة في المرحلة الأولى على متطلبات هذه المعايير التي لا تشترط إدخال تحسينات على نظم المعلومات القائمة، من قبيل عمليات الكشف عن معلومات جديدة. ويرد في التقرير قائمة بالمعايير التي أُدمجت بالفعل (المرجع نفسه، الفقرة ٧٧). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالنهج المتبع وتشجّع الأمين العام على مواصلة هذه الجهود.

ثانياً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٥ - أجرى مجلس مراجعي الحسابات أولى مراجعاته السنوية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٣/٦٥، الذي أيدت فيه الجمعية ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية (انظر A/65/498). ويغطي التقرير الكيانات التي يقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمراجعة حساباتها، على النحو المبين في المرفق الأول بتقرير المجلس. ويناقش المجلس بصورة منفصلة تطبيق المعايير في الأمم المتحدة^(٢)، وفي الصناديق والبرامج وغيرها من الكيانات^(٣)، وفي الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويوفّر تقرير مجلس مراجعي الحسابات، موجزاً للتقدم المحرز الذي أحرزته كل مؤسسة حتى تاريخ التقرير، والمخاطر الرئيسية التي تهدّد النجاح في تحقيق كامل فوائد المعايير، والإجراءات التي يلزم اتخاذها لمعالجة هذه المخاطر. ويشير المجلس إلى أن ملاحظاته واستنتاجاته قد نوقشت مع إدارة كل كيان، وأن آراء الإدارات معروضة في تقرير المجلس (انظر A/66/151، الفقرة ٩).

٢٦ - وقد استعرض المجلس التقدم الذي أحرزه كل كيان على ضوء المهلة المحددة لتطبيق المعايير، وقيم تطبيق المعايير في عدة مجالات. وسعى المجلس، على وجه الخصوص، إلى تحديد ما إذا كان الكيان محل النظر قد بات لديه ما يلي:

(أ) خطة مفصلة للتطبيق؛

(ب) ترتيبات فعّالة في مجالي الحوكمة والتطبيق؛

(٢) يشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وستعتمد هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفقاً للجدول الزمني الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- (ج) خطط لجمع البيانات وتنقيتها ونقلها لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (د) مشروع نموذجي للبيانات المالية والخطط لإطلاع المجلس عليها؛
- (هـ) خطط لتحديد الأرصدة الافتتاحية وإعداد بيانات مالية تجريبية تضمّ بيانات محاسبية حقيقية في السنة السابقة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (و) نظام لتخطيط موارد المؤسسة ملبّ للعرض، من أجل معالجة زيادة المتطلبات من البيانات المتعلقة بالمعاملات المحاسبية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (ز) خطة فعالة لتحقيق الفوائد؛
- (ح) برنامج فعال لإدارة التغيير في إدارة الأعمال.

ويقدّم الجدول الوارد في موحز تقرير المجلس استعراضا عاما للتقدّم المحرز في هذه المجالات في كل كيان.

٢٧ - في ما يتعلق بالصناديق والبرامج والكيانات الأخرى التي تخطط للانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢^(٣)، كان رأي المجلس أن تطبيق المعايير في الوقت المستهدف ممكن، بيد أن هناك مهام رئيسية ينبغي إكمالها في بعض الكيانات ومخاطر كبيرة يتوجب تخفيفها إذا أُريد تطبيق المعايير في الموعد المحدد. وشملت مجالات الاهتمام الرئيسية ما يلي: (أ) احتمال حدوث تأخيرات في وضع اللمسات الأخيرة على السياسات المحاسبية ونقل البيانات؛ (ب) وجود جداول زمنية تُمثل تحديا أمام إجراء عمليات تجريبية مما يُتيح وقتا غير كافٍ للمراجعة والتصحيح؛ (ج) عدم وجود أفرقة عمل للتنفيذ تمتلك الموارد والخبرة بشكل كامل في معظم المنظمات. وأوصى المجلس، في جملة أمور، بأن تضطلع جميع الكيانات، بما فيها الأمم المتحدة بما يلي: (أ) إعداد بيانات مالية نموذجية ووضع خطط واضحة لمجموعة من الحسابات التجريبية تتضمن بيانات محاسبية حقيقية، مع إتاحة وقت كافٍ للمراجعة من قبل المجلس؛ (ب) إنشاء أفرقة عمل تمتلك الموارد والخبرة بشكل كامل؛ (ج) وضع خطة واضحة لجمع البيانات وتنقيتها ونقلها لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُقدم المرفق الثالث لتقرير المجلس أمثلة للبيانات المحاسبية اللازمة لدعم إصدار بيانات مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٨ - وترد النتائج التي توصل إليها المجلس وتوصياته بشأن الأمم المتحدة^(٤) في تقريره (A/66/151، الفقرات ٣٤-٦٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه أثناء اضطلاع المجلس

بالفحص، كان تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة للأمم المتحدة (أوموجا) يخضع لعملية إعادة تقييم لمعرفة إمكانية إعادة توجيهه ليركز على تقديم العناصر المطلوبة لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الموعد المستهدف في عام ٢٠١٤ (انظر A/66/151، الفقرات ٣٤-٣٩؛ و A/66/7، الفقرات ثامنا-٩ و ثامنا-١٠). ورأى المجلس أن اعتماد نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة يُمثل مُخاطرة عالية بشكل خاص بسبب حالات عدم اليقين إزاء إمكانية تطبيق أوموجا، وكذلك نظراً لحجم الكيانات المعنية وعددها وتعقيدها، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. وأوضح المجلس أنه ليس بإمكانه تقديم أي ضمان أكيد بأن الأمم المتحدة ماضية في المسار الصحيح نحو تحقيق اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٤ ما لم يتم اتخاذ قرار بشأن أوموجا، ووضع خطة عامة للتطبيق تكون واضحة المعالم. ومع إدراك المجلس لمنطق إعطاء الأولوية لبعض مجالات أوموجا التي تدعم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنه لاحظ أن عناصر أخرى من أوموجا ستأخر بالضرورة، مما يُمثل مخاطر على تحقيق التحول في إدارة الأعمال في مجالات أخرى ذات أولوية ويحتمل أن يؤخر تحقيق الاستفادة الكاملة المرجوة من أوموجا، بل وقد يُجد منها. وأوصى المجلس بأن تُجري الأمم المتحدة دراسة وافية لاحتمالات الترابط والمخاطر والتكاليف والفوائد المترتبة على التطبيق المرحلي لأوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن تقوم كذلك بإجراء تقييم لجدوى الجمع بين أنشطة تغيير سير الأعمال لأغراض تنفيذ أوموجا وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأوصى كذلك، في جملة أمور، بأن تقوم الأمانة العامة بإعداد خطة عملية وتفصيلية للتنفيذ، وذلك في أقرب وقت ممكن بعد اتخاذ قرار بشأن الاستراتيجية المعدلة لتنفيذ أوموجا، بما في ذلك وضع خطط للطوارئ إذا اتضح استحالة تنفيذ أوموجا وفق ما كان مقرراً، وكذلك وضع إطار فعال للمخاطر (انظر أيضاً الفقرة ٢٧ أعلاه). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام المرحلي الرابع بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، يقدم معلومات عن النهج المعدل لتنفيذ أوموجا (انظر الفقرات ١٢-٢٤ أعلاه).

٢٩ - ونظر المجلس في الفوائد التي يُمكن لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يعود بها على الكيانات المعنية (الأمانة العامة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام والصناديق والبرامج والكيانات)، والكيفية التي تجري بها إدارة تحقيق هذه الفوائد، بما في ذلك تحديد ما إذا كانت هناك ضوابط قائمة أو يجري وضعها لإدارة التغيير في سير الأعمال ذات الصلة (A/66/151، الفقرات ١٠-٣٣). وفي حين أقر المجلس بأن الاستفادة الكاملة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام المحاسبة على أساس الاستحقاق لن تتحقق

إلا بمرور الوقت، شدد على أهمية التأكد من فهم جميع الموظفين للمعلومات الجديدة التي ستتاح لهم وكيفية إمكانية استخدامها لدعم تحسين عملية صنع القرار والإدارة في مجالات مثل قياس الأداء، وتقدير تكاليف الأنشطة، وتقييم الاستثمار، وفعالية التكلفة للعمليات، والمساءلة. وشدد المجلس أيضا على أن تحقيق الفوائد الكاملة بمرور الوقت يتطلب تغييرا ثقافيا كبيرا ومشاركة من الموظفين وطاقم الإدارة. ولاحظ أن خطط تحقيق هذه الفوائد غائبة في جميع الكيانات تقريبا وأنه لا توجد حتى الآن ترتيبات مناسبة لإدارة التغيير بهدف إحداث التحولات الضرورية. وأوصى المجلس بأن تضطلع جميع الكيانات بوضع خطط لتحقيق الاستفادة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتصميم برامج لإدارة التغيير على صعيد المنظمة لكفالة تحقيق جميع الفوائد المرجوة من تطبيق هذه المعايير.

٣٠ - وناقش المجلس الآثار المترتبة على إصدار التقارير المالية على أساس سنوي للجدول الزمني لأعمال مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الخامسة للجمعية العامة واللجنة الاستشارية والمجلس ذاته (المرجع نفسه، الفقرات ٣١-٣٣). ولاحظ أن المناقشات تجري بشأن السيناريوهات والخيارات والحلول المحتملة لتنظر فيها الجمعية العامة، وسلط الضوء على الحاجة الملحة لحل هذه المسألة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يعترض تقديم مقترحات في هذا الصدد في التقرير مرحلي المقبل عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق (انظر A/66/379، الفقرة ٤٣).

٣١ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقرير الأول لمجلس مراجعي الحسابات بشأن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وترى اللجنة أن تقرير المجلس يُقدم إلى الجمعية العامة معلومات قيمة عن المسائل الرئيسية وحالة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الكيانات^(٣). وتعتقد اللجنة أن للمجلس دورا هاما يضطلع به في تقديم المشورة والتوجيه إلى الكيانات المنفذة. وتعتقد أيضا بضرورة أن يستمر التعاون الوثيق بين مجلس مراجعي الحسابات والكيانات المعنية طوال عملية التنفيذ لكفالة انتقالها الناجح إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتشجع على مواصلة المشاركة النشطة في جميع المسائل المتعلقة. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى جميع الجهات الإسراع في التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن المجلس.

ثالثاً - الاستنتاج والتوصية

٣٢ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة الاضطلاع بها فيما يتصل بالتقرير المرحلي الرابع للأمين العام بشأن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في التقرير (A/66/379، الفقرة ٨١).

٣٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، آخذة بعين الاعتبار الآراء والتوصيات الواردة في هذا التقرير والمسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات، بأن تُحيط الجمعية العامة علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الثالث وبأن يُطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقارير عن الحالة على صعيد المنظومة ومشاريع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة. وتوصي اللجنة كذلك بأن تُحيط الجمعية العامة علماً بخطة الأمين العام لتقديم مقترحات بإدخال تعديلات على النظام المالي والقواعد المالية في الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.